لا برامج تهيئة وجهل بالحقوق والواجبات وتعليم متواضع... لتبدأ المشاكل

أن يعمل أيٌّ منا كما يشاء رب عمله... متى ما شاء... من دون إجازات: الرق في الألفية الثالثة

آثار جروح بحد السكين

غياب قمر النسا

□ قمر النسا رسول (40 عاماً) جاءت إلى البحرين من الهند منتصف تسعينيات القرن الماضي، وعملت لدى أسرة ميسورة. لكن حياتها كانت أبعد ما تكون عن الدِّعة في ظل ربة منزل، صعبة الطباع، متجبرة وقاسية، كما تصفها.

ظلت رسول واقفة أمامي تروي قصتها متجاهلة دعوة لم تعتد عليها للجلوس، قائلة إنها جاءت إلى البحرين في 1996، تسلمت خلالها رواتب أول سنتين فقط، وكبُرت الأسرة وتشعبت، وأصبحت تضم بيتين آخرين مستقلين بعد أن تزوج الأبناء.

تعمل رسول – التي غيرت العائلة التي تعمل لديها اسمها إلى سميرة – على خدمة هذه الأسرة مع عاملات أخريات يأتين ويذهبن. بعد انقضاء سنتين قررت رسول أن تواصل سنتين أخريين من دون إجازة بينهما لتلبي حاجة أسرتها المادية، فهي تعيل من راتبها – الذي افترضت أن تتقاضاه – كلاً من أمها وأخيها وزوجها، الذي عليه أيضاً أن يُكمل بهذا الراتب بناء منزل لهما. لكنها فوجئت برب العمل يتوقف عن دفع رواتبها بحجة أنه سوف يدخرها لها، ويسلمها مستحقاتها دفعة واحدة عند العودة إلى الهند.

ظل رب العمل يماطل عاماً بعد عام في الدفع، ويماطل في «إطلاق سراحها» للعودة، حتى بلغ مجموع السنوات التي قضتها في هذا البيت نحو 14 عاماً، مرت بين قسوة ربة المنزل، والإذلال اليومي المتعمّد، وساعات العمل الممتدة من السادسة صباحاً وحتى ما بعد منتصف الليل.

على جبين رسول آثار جرح من زجاج مرايا مكسورة اصطدمت بها وهي تهرب من ربة عملها عندما كانت توشك على ضربها. كما يوجد جرح آخر في منتصف الأنف قالت إنه نتيجة ضربة بجهاز التحكم عن بُعد بالتلفزيون، وجهتها لها ربة المنزل عندما طلبت رسول منها الراحة بسبب مرض ألمّ بهاذات صباح.

تعقدت مشكلة رسول عندما اختفى دفتر تحفظ فيه أرقام هواتف ذويها في الهند، ولم تنجح محاولاتها لاستعادته من ربة المنزل التي تتهمها بإخفائه عنها، وانقطعت صلتها بذويها شيئاً فشيئاً. تسترق رسول السمع بين الحين والآخر لربة المنزل وهي تتحدث في الهاتف، تعرف أن أهلها على الطرف الآخر من الخط، بينما ربة المنزل تنكر وجودها في المنزل، كما أنها لم تعد تتسلم الخطابات التي تصلها بأهلها، وتعتقد أن أسرة رب عملها تتخلص منها أولاً بأول لحظة وصولها. ويبدو أن زوج رسول فقد الأمل، واعتقد أنها لم تعد على قيد الحياة، أو أنها هاربة إلى مكان مجهول، فتزوج بأخرى وانقطع اتصالها بوالدتها وأخيها.

ذات يوم، بحث عنها شخص آت للتو من منطقة سكنها في الهند بناء على عنوان أعطوه ذووها إياه، إذ لا يزالون يتشبثون باحتمال بقائها على قيد الحياة. سأل الرجل إحدى عاملات الحي التقاها في محل البقالة القريب من المنزل، فأخبرته أن رسول موجودة. وتم الترتيب لتهريبها إلى السفارة الهندية.

عندما سألتُ رسول عن سبب عدم تفكيرها في الهرب طيلة هذه السنين، قالت إنها فكرت ولكنها لا تملك المال ولا أي عنوان هنا في البحرين لتستنجد به، خصوصاً أن ربة المنزل تمنعها حتى من الحديث مع عاملات الحي. طيلة هذه السنوات، تراكمت مستحقات رسول حتى بلغ إجماليها 9500 دينار بحريني (25,132 دولاراً) على اعتبار أن راتبها لم يرتفع عن 60 ديناراً (159 دولاراً)، وهو الراتب الذي كانت تتسلمه قبل عقد ونصف العقد عندما جاءت إلى البحرين[1].

أريد العودة إلى بلادي

بدت الهندية كانكامها لاكشمي (27 عاماً) في حال سيئة وعلى يديها آثار جروح قطع بآلة حادة. فقد عملت لاكشمي لدى عائلة بحرينية مكونة من أمٍّ يعيش معها ولدان وابنتان يعملون جميعاً، ما عدا أصغرهم ذي الخامسة عشرة.

أجابت لاكشمي على أسئلتي بانكسار، مردِّدَة بين جملة وأخرى «أريد العودة إلى بلادي». قالت: «منذ أن جئت إلى هذا البيت وأنا أعمل على مدار الساعة، فلكلٍّ جدوله في النوم والأكل، ولا يترددون في إيقاظي في أي وقت لأداء أي عمل، وفوق ذلك فإنهم يضربونني»، كانت تشير إلى كدمات لآثار الضرب على جسدها. لم تتسلم لاكشمي أيّاً من رواتبها طيلة ما يزيد على سبعة شهور من العمل.

انهارت العاملة البائسة وانخرطت في بكاء مرير عندما تُرجم لها سؤالي عما إذا كانت قد تعرضت لاغتصاب أثناء تواجدها في بيت رب عملها... فتوقفتُ عن طرح الأسئلة.

تؤكد لاكشمي بمرارة أنها لن تعود بعد هذه التجربة للعمل في البيوت.

سلمى بيجوم، وقمر النسا رسول، وكانكامها لاكشمي، ثلاثة نماذج لعدد غير محدد من العاملات المتضررات من مختلف أنواع العنف والإكراه، واللاتي توجد أسماؤهن في سجلات دُور الإيواء. عاملات تعرّضن لأضرار قد تتعرض لها آلاف النساء الآسيويات والافريقيات اللاتي يصلن إلى البحرين سنوياً للعمل في البيوت، تاركات خلفهن عائلات وأطفالاً اقتسمن معهم حلم العيش المريح، وهذا الحلم هو ما يستعين به الطرفان (المرأة وأسرتها) لمغالبة آلام الفراق والغربة. مكبِّلات رقابهن – وربما مستقبلهن – بديون طائلة اشترين بها التذكرة إلى الحياة / الحلم التي جاءوا من أجلها.

غالبية هؤلاء النساء يجهلن ما هنّ مقدمات عليه من طبيعة العمل والحياة بشكل عام، وليس هناك اتفاق سابق مكتوب وملزِم لأيٍّ من الأطراف بالعمل به، ولا يرقى وعيهن الى إصرارهن على السؤال عن واجباتهن وحقوقهن بينما يتقاذفهن سماسرة العمالة الرسميون وغير الرسميين، في رحلات تتفاوت مرارتها ومتاعبها قبل أن يصلن إلى كفيلهن الدائم في البحرين.

المحظوظات من هؤلاء يحظين بأسر متحضرة تتعامل معهن معاملة إنسانية، بينما تقع قليلات الحظ في يد أسر تعتبر العاملة آلة للعمل، بلامشاعر أو حقوق.

هذه الفئة من العمالة النامية في البحرين لا تغطيها مظلة قانون عمالي، ولا ينظم العلاقة بينها وبين رب العمل سوى عقد عمل فضفاض تتفاوت مكوناته من وكيل لجلب العمالة إلى وكيل آخر، ولا تغطي بنوده حقوقاً أساسية للعاملة.

مهرو فيزو فالا: عدم دفع الراتب والاعتداء بالضرب والتحرش والاغتصاب... أبرز علامات الانتهاكات الفاضحة

ورغم من الاختلاف الشاسع بين المجتمعات والثقافات التي تأتي منها هذه الفئة، إلا أنها لا تخضع لأي برامج إعداد وتعريف، أو إجراءات توعوية بما سوف تقوم به، والحقوق والواجبات الأساسية التي لها وعليها، وكيف يمكنها التواصل مع أي جهة تحميها وتوفر لها حقوقها. فمنذ قدومها يُحصر محيطها في بيت رب عملها، وتُحرم كثيرات من قنوات الاتصال مع العالم الخارجي، وتقيَّد حريتهن في الحركة خارج هذا المحيط... إنه انغلاق الباب وراء هذه العاملة عندما تخطو إلى الداخل... تضرب بعض الأسر حاجزاً فولاذياً يحول بين العاملة وبين الاتصال بالعالم الخارجي، ما يجعل علاقة بين العاملة ورب العمل عرضة لتقدير ومزاج وإنسانية الأسر، ويقيد حرية العاملة ويحرمها حتى الوصول إلى من يحميها وينصفها في حال تعرضها لضرر ما.

كل هذه المعطيات تقترح أن الحالات المتضررة المسجلة في كشوفات الجمعية والأرقام المستقاة من الجهات الرسمية ودور الإيواء؛ مجرد نماذج لحالات كثيرة مستترة وراء أبواب البيوت محكمة الإغلاق، التي تجري خلفها ممارسات غير إنسانية تتجاهل حقوق الإنسان وتعيد عهد العبودية في أوضح صورة.

عاملات المنازل في أرقام

تزايد عدد هؤلاء العاملات بمعدل سنوي 11.7 في المئة خلال السنوات العشر الماضية. ويقدر عددهن بـ 51,981 عاملة منزل في الربع الثاني من العام 2010[2].

وتفيد الأرقام بأن الإناث يشكلن 62 في المئة من العمالة المنزلية التي تشمل أيضا السُوّاق والمزارعين، ويشكلن 71.2 في المئة من إجمالي عمالة الإناث الأجنبيات، و14 في المئة من إجمالي العمالة الأجنبية، و10.6 في المئة من إجمالي القوى العاملة في سوق العمل البحرينية[3].

وبحسب الأرقام، فإن غالبية عاملات المنازل في البحرين يأتين من الفلبين، بنسبة 28 في المئة من الإجمالي تليهن الاثيوبيات بنسبة 20 في المئة ثم الاندونيسيات بنسبة 18 في المئة فالهنديات بنسبة 15 في المئة، فيما تشكل السيرلانكيات 13 في المئة من إجمالي عاملات المنازل. وتتوزع النسبة المتبقية بين عدة دول أهمها بنغلاديش والنيبال.

وشهدت ظاهرة استقدام عاملات المنازل ارتفاعاً خلال العقود الثلاثة الماضية التي أعقبت الطفرة النفطية أواخر 1973، والتي أدت إلى توسعة الاقتصاد المحلي وما تبعه من زيادة في دخل الفرد.

يقول الباحث الاجتماعي عبدالله الحداد: «برزت ظاهرة عمال المنازل كظاهرة اجتماعية شاخصة في المجتمع الخليجي عامة لسد وظيفة اجتماعية ناشئة وملحة بسبب زيادة معدلات التعليم لأفراده، وتطور سريع ومفاجئ لنمط الأسرة باتجاه الأسرة النواة، نظراً إلى خروج المرأة للعمل واستقلالها في وحدة سكنية خاصة بعد النصف الثاني من السبعينيات».

نتج عن الطفرة الاقتصادية تولّد فرص العمل والتحاق المرأة بالكثير من هذه الأعمال المستجدة على سوق العمل، وخصوصاً القطاع المالي وقطاع الخدمات فتزايدت – تبعاً لذلك – الحاجة إلى وجود مساعدة في المنزل للقيام بمختلف الأعمال المنزلية من تنظيف، وطبخ، ورعاية للصغار في فترة غياب الأم في العمل. وتشكل المرأة نحو 13 في المئة من إجمالي القوى العاملة في السوق المحلية[4].

هذا أدى إلى ارتفاع كبير في عدد العاملات اللاتي يُجلبن. ففي تعداد 1981 بلغ عدد عاملات البيوت – وكان يشار إليهن آنذاك بالمربيات – 5320 عاملة بنسبة 10.4 عاملة لكل 100 أسرة[5]. ونما هذا العدد بنسبة 877 في المئة في 2010 بواقع 1.7 عاملة لكل أسرة.

نورة فليفل: غالبية الشكاوى متعلقة بحجب الراتب وعدم انتظامه

بانوراما الضرر

يصعب الحصول على أرقام مجمعة لكافة الشكاوى التي تتقدم بهن عاملات المنازل لتعدد جهات استقبال الشكاوى، وبسبب عدم وجود معايير واضحة ومحددة لتصنيف الشكاوى الواردة إلى مراكز الشرطة؛ ما ينسحب – فيما بعد – على مراكز الإيواء. فهناك مركز إيواء تابع للسفارة الفلبينية الذي تأسس في 1987، قال إن عدد الحالات التي تم إيواؤها خلال العام الماضي 112 عاملة منزلية، بينما تصل الشكاوى أحياناً إلى 20 شكوى يومياً من عاملات منازل بسبب سوء معاملة الكفلاء، ومركز إيواء جمعية حماية العمالة الوافدة الذي تأسس كأول مركز للإيواء من قبل جمعية أهلية أنشئت في يناير/ كانون الثاني 2005 باسم «جمعية حماية العمالة الوافدة»، وبعد نحو عامين تأسست «دار الأمان»، ولكنها ليست مخصصة لعاملات المنازل فقط، وإنما لجميع النساء المتعرضات للعنف، واللاتي يتم استغلالهن في قضايا الاتجار بالبشر والدعارة. وتشكل العاملات المعنفات نحو 50 في المئة من نزيلات الدار التي تتسع لإيواء 120 امرأة.

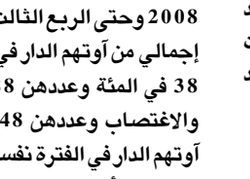

عبدالله الحداد: هي فئة تعادل طبقة المنبوذين في الهند مع فارق إن أولئك من صميم النسيج الإجتماعي وهنا وافدون

وبالرجوع إلى أرقام وزارة الداخلية – التي تسجِّل لديها القضايا الجنائية – فإن القضايا المسجلة لشكاوى عاملات ضد أرباب العمل لم تتجاوز 43 حالة حتى أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 2010، و49 حالة و37 حالة للعامين السابقين 2008 و2009 على التوالي، وصنفت هذه الشكاوى – في غالبيتها – كاعتداء ضد سلامة الغير والاغتصاب والاعتداء على العرض.

وفي ردها على سبب انخفاض عدد القضايا مقارنة بالحالات التي آوتها الملاجئ العمالية للفترات نفسها، تقول مدير إدارة شرطة خدمة المجتمع المقدم مريم خلفان: «كجهة منفذة للقانون؛ لابد أن نرى دليلاً مادياً على تضرر العاملات من أرباب العمل، ويعوق تأخر وصول العاملة للتبليغ عن تعرضها للضرر؛ التأكد من وقوع الضرر، بسبب اختفاء الآثار».

وبحسب رئيسة لجنة التصرف بجمعية حماية العمالة الوافدة نورة فليفل، فإن غالبية الشكاوى التي ترد من عاملات المنازل تتعلق بحجب الراتب، أو عدم الانتظام في استلامه. وتؤكد ذلك أرقام وزارة العمل التي رصدت 59 شكوى بسبب عدم تسليم الرواتب تعادل 35 في المئة من إجمالي الشكاوى الـ168 التي سجلتها في الشهور التسعة الأولى من العام الجاري.

كما توجد إحصائيات خاصة من «دار الأمان» رصدت المتضررات نفسياً لأسباب عدة، ومنها عدم دفع الرواتب بـ93 حالة منذ العام 2008 وحتى الربع الثالث من العام الجاري، ويشكلن 40 في المئة من إجمالي من آوتهم الدار في تلك الفترة، فيما شكلت المتضررات جسدياً 38 في المئة وعددهن 88 حالة، ثم المتعرضات للتحرش الجنسي والاغتصاب وعددهن 48 حالة يشكلن 22 في المئة من إجمالي من آوتهم الدار في الفترة نفسها.

وتشير أرقام جمعية حماية العمالة الوافدة إلى أنها آوت نحو 470 حالة منذ تأسيسها، تنوعت ما بين المتعرضات للأذى الجسدي والجنسي والنفسي.

الاستشاري النفسي لدار الأمان د.حميد اليماني، يشير إلى أمراض نفسية واختلالات تعاني منها العاملات، وتُسقط – في الغالب – من الحسبان «لانشغالنا بالأضرار الجسدية التي يمكن رؤيتها بالعين».

يرجع اليماني ما تعاني منه العاملات إلى البيئات الفقيرة والمتخلفة اجتماعياً التي تأتي منها الكثير من عاملات المنازل، مشيراً إلى أن «الكثير من الأمراض النفسية مرتبطة بالبيئات المتخلفة اجتماعياً واقتصادياً». ويلفت إلى أن «النقلة المفاجئة التي تتعرض لها العاملة عندما تنفصل عن مجتمعها وتأتي إلى ثقافة جديدة ومسئوليات لم تسمع بها من قبل، كلها من شأنها أن تعرّضها لاضطرابات نفسية، فما بالك إذا ما تضاعفت هذه التأثيرات بسوء معاملة، أو عدم تفهم من أرباب العمل». ويقول إنه ينتشر بين العاملات مرض «الذهان»، وهو اضطراب نفسي أشبه بالانفصام يصاب به من يتعرض لضغط نفسي شديد، وخاصة إذا ما دُعّم باستعداد وراثي.